محتجون يعطلون عمل العبارات في «القناة»... وأعمال العنف مستمرة

مصر: الإعدام لمتهمي «المجزرة»... فرح في الجيزة وغضب في بورسعيد

■ فرغلي: الحلم سياسي ولن نكون فريسة لأي أحد مهما كان

جانب من جلسة النطق بالحكم

جانب من احتجاجات بورسعيد

■ مشيعون يودعون أحد ضحايا المواجهات الأخيرة ويرددون: «ارحل ارحل يا مرسي»

القاهرة - «وكالات»: حكمت محكمة جنايات بورسعيد التي عقدت جلساتها في القاهرة امس بإعدام 21 متهما في قضية شغب رياضي وقع بالمدينة الساحلية العام الماضي وأسفر عن مقتل أكثر من 70 معظمهم مشجعون للفريق الأول لكرة القدم بالنادي الأهلي القاهري.

وكانت المحكمة أحالت أوراق من صدر الحكم بإعدامهم إلى المفتي في الجلسة التي عقدت يوم 26 يناير الماضي مما تسبب في احتجاجات ببورسعيد أسفرت عن مقتل نحو 50 شخصا.

وعاقبت المحكمة خمسة متهمين بالسجن المؤبد وعشرة بالسجن 15 سنة بينهم مدير أمن بورسعيد وقت الشغب اللواء عبد الحميد سمك وضابط شرطة آخر وستة بالسجن عشر سنوات واثنين بالسجن خمس سنوات ومنهم بالسجن ستة واحدة.

وحكمت المحكمة ببراءة 28 متهما بينهم عدد من ضباط الشرطة، وحوكم 73 متهما في القضية التي عرّفت مصر.

وحدث الشغب في استاد بورسعيد في الأول من فبراير العام الماضي، وقال مشجعو الأهلي الذي له شعبية واسعة في مصر إن الشغب دبرته السلطات انتقاما من المشجعين الذين لعبوا دورا في الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بالرئيس السابق حسني مبارك في فبراير عام 2011.

ووقع الشغب وقت إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة لشؤون البلاد. وكان مشجعو الأهلي نظموا احتجاجات ضد المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي أحال الرئيس محمد مرسي رئيسه المشير محمد حسين طنطاوي ونائب رئيسه الفريق سامي عنان إلى التقاعد في أغسطس آب الماضي.

وتسلم مرسي السلطة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم 30 يونيو بعد فوزه بأول انتخابات رئاسة نزيهة في مصر.

وكان مشجعو الأهلي الذين تضهم رابطة الترانس أهلاوي هددوا بنشر الفوضى في مصر إذا لم تصدر أحكام قاسية في القضية. واحتفل مئات منهم بصدور الحكم امس امام مقر النادي الأهلي في الجيزة. وقال مشجعون لفريق النادي المصري البورسعيدي الذي كان الطرف الآخر في المباراة إن الأحكام سياسية لصدورها تحت ضغط الترانس أهلاوي.

وقال شاهد عيان من رويترز إن حالة من الهدوء سادت بورسعيد بعد الحكم لكن رابطة مشجعي المصري التي تسمي نفسها جرين إيجلز دعت أعضاءها للتجمع في الاستاد ظهر الامس دون أن تعلن عن سبب للتجمع.

وقال البدري فرغلي النائب المخضرم عن بورسعيد لقناة الجزيرة مباشر مصر التلفزيونية «نرى أن هذا الحكم سياسي وليس قضائيا أو قانونيا». واضاف أن المدينة «يقدموها ضحية وقربانا... لن نكون فريسة لأي احد مهما كان».

وقال شهود عيان إن نحو ألفي محتج أوقفوا عمل العبارات في قناة السويس وحاولوا تعطيل الملاحة في القناة بعد نحو ساعتين من صدور الحكم.

وقال شاهد من رويترز إن المحتجين أطلقوا سبعة مراكب في المجرى الملاحي وإن ثلاثة زوارق تابعة لسلاح البحرية المصري قامت بإعادة المراكب إلى مرساها.

واضاف أن المحتجين أوقفوا عمل المعديات بين بورسعيد ومدينة بورفؤاد التي تقع على الضفة الشرقية لقناة السويس.

والمعديات هي الوسيلة الوحيدة لنقل الركاب والسيارات بين المدينتين.

وكان نحو 70 من مشجعي الفريق الأول لكرة القدم بالنادي الأهلي قتل ومن حق المحكوم عليهم أن يطعنوا على الحكم أمام محكمة النقض طالبين إلغاءه. ولمحكمة النقض أن ترفض الطعن أو تقبله وإذا قبلته تحيل الأوراق إلى دائرة أخرى في محكمة جنايات بورسعيد.

ومن حق النيابة العامة أن تطعن على الحكم بالنسبة لمن لم تنزل بهم العقوبات التي طلبتها خلال المرافعات.

وتنظر محكمة النقض في صحة تطبيق مواد القانون على وقائع القضية. ويمكن الطعن مرة ثانية أمام محكمة النقض وفي هذه الحالة تفصل المحكمة في القضية بنفسها من خلال النظر أيضا في موضوعها.

وعلى ذات صعيد التوتر في المدينة قال شاهد عيان من رويترز إن الوف المحتجين في مدينة بورسعيد الساحلية المصرية شيعوا امس الاول أحد اثنين من سكان المدينة توفيا متأثرين بإصاباتهما خلال اشتباكات مع الشرطة اندلعت يوم الأحد واستمرت على نحو متقطع حتى يوم الخميس.

وقال وكيل وزارة الصحة في بورسعيد حلمي العقبي إن أحد القتيلين ويدعى كريم عطوط «33 عاما» توفي في المستشفى الجامعي بمدينة الإسماعيلية القريبة وكان يعالج من إصابة بطلق ناري في الرأس لحقت به في اشتباكات يوم الخميس.

وأضاف «توفي احمد عبد الحميد مهنا «23 عاما» في المستشفى الجامعي بمدينة الزقازيق القريبة وكان يعالج منذ ثلاثة أيام من إصابة بطلق ناري في الرأس أيضا». وقتل ستة آخرون خلال اشتباكات الأيام الماضية بينهم ثلاثة من رجال الشرطة.

وكان عشرات من سكان المدينة قتلوا في احتجاجات في يناير بعد قرار محكمة بإحالة أوراق 21 معظمهم من سكان المدينة إلى المفتي تمهيدا لإعدامهم في قضية شغب باستاد المدينة أسفر عن مقتل أكثر من 70 معظمهم من مشجعي الفريق الأول لكرة القدم بالنادي الأهلي القاهري ذي الشعبية الواسعة.

وقال الشاهد إن المشيعين رفعوا لافتة كتب عليها «ارحل ارحل يا مرسي» في إشارة إلى الرئيس محمد مرسي الذي يقول مصريون إنه فشل في إرضاء المصريين الذين انتظروا إصلاحات واسعة بعد الانتفاضة التي أسقطت سلفه حسني مبارك عام 2011 ولم ينجح في احتواء عنف الاحتجاجات أو الانفلات الأمني.

وهتف المشيعون «بالروح بالدم نفديك يا بورسعيد» و«الشعب يريد إسقاط النظام».

وقال الشاهد من رويترز إن المحتجين استعدوا لتشييع جنازة القتيل الثاني. ودارت اشتباكات الأيام الماضية في معظمها أمام مبنى مديرية الأمن في بورسعيد.

وأخلت الشرطة في وقت سابق الجمعة مبنى مديرية الأمن المكون من خمسة طوابق من الضباط والمجندين والمعدات وسلمته لقوات الجيش التي انتشرت في المدينة التي تقع على المدخل الشمالي لقناة السويس بعد احتجاجات أواخر يناير الماضي.

وقال الشاهد إن اللواء أحمد وصفي قائد الجيش الثاني الميداني الذي شهد استلام مبنى مديرية الأمن من الشرطة سمح لمحتجين بدخول المبنى للتأكد من إخلائه تماما من الشرطة.

وأضاف أن محافظ بورسعيد اللواء أحمد عبد الله وصل لحضور تسليم مبنى مديرية الأمن للجيش لكنه غادر المكان مسرعا بعد أن هتف محتجون ضده «ارحل.. ارحل». ومما يبرز التحديات الكبيرة التي تواجه السلطات لاستعادة النظام أضرب الوف من رجال الشرطة عن العمل في أنحاء مصر مطالبين بالمزيد من الحماية من الملاحقة القانونية في قضايا قتل وإصابة المحتجين ومن مجرمين أقوى تسليحا.

ورفض المئات من رجال الشرطة أداء مهامهم يوم الخميس لليوم الثاني في قاعدة خارج مدينة الإسماعيلية التي تبعد نحو 70 كيلومترا إلى الجنوب من بورسعيد مطالبين بالحصول على مزيد من الأسلحة بعد مقتل العديد من زملائهم في الاشتباكات الأخيرة.

كما امتنع رجال الشرطة في طنطا شمالي القاهرة عن العمل بينما بدأت قوات الأمن المسؤولة عن تأمين منزل الرئيس محمد مرسي في محافظة الشرقية اعتصاما في استاد رياضي للمطالبة بالحماية القانونية.

وفيما يبدو أنها محاولة لاحتواء غضب رجال الشرطة الممتنعين عن العمل ذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط أن وزير الداخلية أصدر يوم الجمعة قرارا بتغيير مساعدي قطاع الأمن المركزي.

لكن شاهد عيان من رويترز قال إن مزيدا من رجال الشرطة اضربوا عن العمل في مدينة الإسكندرية الساحلية وإن عددا منهم رفعوا لافتات أمام قسم شرطة بالمدينة كتب عليها «ارحل يا وزير الداخلية» و«لن نقف أمام «ضد» مواطنينا الشرفاء» في إشارة إلى المحتجين الذين تظاهر نحو ألف منهم أمام مقر محافظ الإسكندرية الذي امتنعت الشرطة عن توفير الحماية له.

وهتف المتظاهرون أمام المقر الذي يضم أيضا مكتب نائب المحافظ وهو عضو قيادي في جماعة الإخوان المسلمين «يسقط يسقط حكم المرشد» في إشارة إلى المرشد العام للجماعة محمد بديع.

وفي مدينة دمياط التي قال ضباط شرطة فيها إنهم اضربوا عن العمل للمطالبة بإقالة الوزير رشق محتجون مبنى ديوان عام المحافظة بالحجارة وحطموا زجاج مكتب أحد مسؤولي المحافظة لكنهم غادروا المكان بعد أن طلب منهم سكان التوقف عن رشق المبنى بالحجارة.

وتجددت الاشتباكات بين الشرطة ومحتجين في مدينة المحلة الكبرى شمالي القاهرة ورشق المحتجون أحد أقسام الشرطة بالزجاجات الحارقة والحجارة. وردت الشرطة بقنابل الغاز المسيل للدموع مما دى لسقوط عدد من المصابين باختناق.

واندلعت اشتباكات جديدة على أطراف ميدان التحرير في القاهرة واستخدم فيها المحتجون الحجارة وردت الشرطة بقنابل الغاز المسيل للدموع.

بعد ساعات من مقتل متظاهرين في مدينة الموصل

العراق: القوات الخاصة تحاصر ساحة اعتصام الرمادى ... وحكومة المالكي تتصدع

■ النجيفي: رئيس الوزراء متهم بالتدخل المباشر لحماية متورطين في اغتيالات وتعذيب بالسجون

■ الصدر يدعو للتحقيق في مقتل المتظاهرين .. والدولة يستقيل من منصبه

محتجون خلال تظاهرة سابقة في الرمادي

بغداد - «وكالات»: قالت اللجان الشعبية في مدينة الرمادي إن مجموعة كبيرة من أفراد القوات الخاصة قدمت من بغداد وطوقت ساحة الاعتصام، في حين اتهم رئيس البرلمان رئيس الوزراء بحماية ضباط ضالعين في القتل والتعذيب. ودعا رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر إلى فتح تحقيق في مقتل متظاهرين بمدينة الموصل أعلن على الرد وزير تان استقالته من الحكومة.

وقالت اللجان الشعبية في الرمادي، مركز محافظة الأنبار «غرب العراق» التي شهدت بداية انطلاق المظاهرات المناوئة لسياسات رئيس الوزراء نوري المالكي، إن مجاميع من القوات الخاصة طوقت ساحة الاعتصام التي يرابط فيها آلاف المعتصمين منذ نحو ثلاثة أشهر، لكن لم يبلغ عن حدوث مصادمات. وأضافت هذه اللجان التي شكلها المعتصمون أن دعوات خرجت من مساجد مدينة الرمادي تناشد الأهالي التوجه إلى ساحة الاعتصام من أجل منع أي محاولة من قبل القوات الحكومية لفض الاعتصام.

وجاء هذا التطور بعد ساعات من حادث مقتل اثنين من المتظاهرين وإصابة ستة آخرين في مدينة الموصل «شمال العراق» برصاص القوات الحكومية التي أطلقت النار على الحشود أمس الأول، حسب ناشطين. ووصف رئيس البرلمان العراقي أسامة النجيفي استخدام السلاح ضد المتظاهرين العزل بأنه جريمة ومحرم شرعا وبستوريا، ودعا إلى محاسبة الفاعلين. كما اتهم النجيفي رئيس الحكومة بالتدخل المباشر لحماية ضباط ضالعين في عمليات قتل وتعذيب في السجون، كما دعا رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر أمس إلى فتح تحقيق في مقتل المتظاهرين في الموصل، ووصف الاعتداء على المتظاهرين بأنه أمر «حرام وممنوع».

وقال في بيان إن «الاعتداء على المتظاهرين والمعتصمين العزل المطالبين بمايروه حقوقهم أمر حرام وممنوع، وما وقع في الموصل لا بد من الوقوف عنده بعد استنكاره وشجبه».

ودعا إلى فتح تحقيق داخل قبة البرلمان العراقي بعد استدعاء من كان خلف ذلك الاعتداء الذي وصفه بالسافر، وإرسال وفد برلماني «محايد» من أجل الوقوف على حال المتظاهرين والاطلاع على مطالبهم ومواقفهم وحقيقة الاعتداء عليهم. وكانت السلطات في نينوى قد فرضت حظرا للتجوال في الموصل بعد مقتل متظاهرين وإصابة ستة آخرين برصاص الشرطة. وكانت مدن عدة في محافظات عراقية بينها الرمادي والموصل وسامراء وبعقوبة شهدت الجمعة مظاهرات حاشدة تحت شعار «الفرصة الأخيرة»، وهي مظاهرات دأبت على الخروج كل يوم جمعة منذ نحو ثلاثة أشهر للتنديد بسياسات رئيس الوزراء الذي يتهمونه بـ«تهميش السنة». ويطالبون بالإفراج عن سجناء إضافة إلى إلغاء قانون مكافحة الإرهاب. وعلى وقع الاعتداء على المتظاهرين في الموصل أمس الأول، أعلن وزير الزراعة عز الدين الدولة استقالته من منصبه، في ثاني استقالة لوزير من حكومة المالكي في غضون أسبوع.

وقد برر الوزير استقالته من الحكومة بقوله إنه لا يستطيع العمل في الحكومة وأهله يقتلون ولا يجدون إنصافا منها رغم مرور أشهر على احتجاجاتهم المطلبية.

بدوره، قال صالح المطلك نائب رئيس الوزراء إن وزير الزراعة المنتمي إلى قائمة العراقية كان «طرح موضوع استقالته منذ فترة»، «واليوم صعّد حدث قتل متظاهرين من الموضوع، فاعلنها». وتأتي استقالة وزير الزراعة بعد أسبوع من استقالة وزير المالية العراقي رافع العيساوي أثناء مظاهرة جرت في الرمادي، وأعلن مكتب رئيس الوزراء حينها عن رفضه لاستقالة العيساوي. القيادي في قائمة العراقية، حتى البت في «مخالفاته المالية والإدارية»، وهو ما نفاه العيساوي.

من جهته قال عضو ائتلاف دولة القانون -الذي ينتمي إليه المالكي- عدنان السراج إن المطالب الشعبية في العراق يجب أن تنسجم مع واقع البلد ومع مطالب بقية المحافظات العراقية، وأن لا يكون هناك شحن طائفي.

ستتولى مهامها لحين إجراء الانتخابات قبل نهاية العام الحالي

تونس: العريض يعلن تشكيلته الحكومية ... والمستقلون يسيطرون على «السيادية»

علي العريض

تونس - «وكالات»: أعلن رئيس الوزراء التونسي علي العريض امس الأول تشكيل حكومة ائتلافية جديدة يقودها الاسلاميون وقال انها ستتولى المهمة لحين إجراء الانتخابات قبل نهاية العام.

ويظهر سيطرة المستقلين على الوزارات السيادية في الحكومة الجديدة استجابة الإسلاميين في تونس لمطالب المعارضة العلمانية.

ويقود حزب النهضة الإسلامية الحكومة الجديدة بدعمه حزب التكتل الذي ينتمي إلى يسار الوسط وحزب المؤتمر من اجل الجمهورية الذي يرأسه الرئيس المنصف المرزوقي وهي ذات الأحزاب التي كانت تشارك في الحكومة السابقة.

وقال العريض انه عين الدبلوماسي المخضرم عثمان الجرندي وزيرا للخارجية والقاضي رشيد الصباغ وزيرا للدفاع بينما حافظ الياس فخفاخ من حزب التكتل العلماني على منصبه وزيرا للمالية في خطوة تخفف سيطرة الإسلاميين على الحكومة المقبلة. وقال العريض «تم تعيين عثمان جرندي وزيرا للخارجية..الياس فخفاخ وزيرا للمالية». وأضاف انه اختار القاضي لطفي بن جدو وزيرا للداخلية والقاضي رشيد الصباغ وزيرا للدفاع. وقال ان مهمة الحكومة الحالية لن تتجاوز نهاية العام الحالي متوقعا ان تكون الانتخابات المقبلة في نوفمبر على اقصى تقدير.

والجرندي دبلوماسي مخضرم عمل في الامم المتحدة على رأس البعثة الدائمة لتونس وشغل منصب سفير تونس في عمان وباكستان وكوريا الجنوبية ومعروف بعلاقاته المتميزة مع المسؤولين في الغرب.

اما وزير الداخلية فقد شارك في التحقيق في قتل متظاهرين اثناء الانتفاضة التي اطاحت بالرئيس السابق زين العابدين بن علي في 2011 وفجرت ما يعرف بالربيع العربي ودعا العريض التونسيين الى الصبر والوحدة وقال ان «طريق الديمقراطية طويل» مضيفا ان تونس بحاجة إلى وحدة وطنية.

ويأتي اعلان الحكومة بعد مشاورات استمرت اسبوعين وضمت خمسة احزاب قبل ان تنسحب ثلاثة احزاب ليقتصر الائتلاف الجديد على ثلث احزاب الحكومة الماضية.

وتخلى حزب النهضة الإسلامية -الذي فاز في اول انتخابات حرة في 2011 - عن الوزارات السيادية سيخفف سيطرة الاسلاميين على الحكم وقد يخرج تونس من الازمة السياسية الحادة التي هزتها بعد مقتل المعارض شكري بلعيد في فبراير الماضي ويخفف حدة التوتر بين الاسلاميين والعلمانيين في مهد الربيع العربي. وكثيرا ما طالبت المعارضة العلمانية بتعيين مستقلين على رأس الوزراء السيادية لاعداد مناخ موات في الانتخابات المقبلة.

وقال المحلل السياسي الشاذلي بالرحومة لرويترز «تخلي النهضة عن الوزارات السيادية لمستقلين رسالة هامة قد تطمئن الشعب والسياسيين وقد تخفف التجاذبات الحادة بين الشق الليبرالي والشق الاسلامي في تونس».

وأضاف «لكن المعارضة قد لا تكتفي بهذا وقد تستمر في ضغطها على الحكومة المقبلة».

وأدى اغتيال بلعيد إلى احتجاجات في الشوارع ليكشف عن فجوة عميقة بين حكام تونس الإسلاميين ومعارضيهم الليبراليين والعلمانيين. واحتفظ وزراء في الحكومة السابقة بمناصبهم في الحكومة الجديدة أبرزهم محمد بن سالم وزير الفلاحة وسمير ديلو وزير حقوق الانسان وهما من النهضة ووزير الثقافة مهدي مبروك وسهام بادي وزير المرأة من حزب المؤتمر.